الفصل السابع

علم الاجتماع فى مصر

شهد العصر الحاضر وصول علم الاجتماع إلى مرتبة علم منظم له قوانين دقيقة كغيره من العلوم ؛ وطرق دراسة علمية صحيحة قائمة على الملاحظة والاستنتاج واستقراء الحقائق واستطاع علماء الاجتماع المحدثون صوغ نتائجهم العلمية فى صور كمية ورسوم بيانية وقوانين إحصائية ووصلوا فى بحوثهم ودراساتهم إلى نتائج لها أهميتها ومبلغ خطرها فى حياة الشعوب والجماعات . وقد تشعب العلم فى السنوات الأخيرة إلى فروع كثيرة بعضها نظرى والبعض الآخر فنون تطبيقية ترمى إلى الانتفاع بحقائق العلم فى ميدان الإصلاح الاجتماعى وأهمها الاجتماع التطبيقى وفن خدمة الفرد وفن خدمة الجماعة والتخطيط الاجتماعى . وقد تقدمت هذه الفنون وأخذت سبيلها إلى الاستقلال النسبى . وأضحت فى إطارها الخاص دراسات علمية وعملية ؛ وأصبح علم الاجتماع بالنسبة لها جميعاً علماً تحليلياً يمدها بالأسس النظرية والقوانين العلمية . ومن ثم يعتبر علم الاجتماع الآن نبراساً تستضىء الشعوب بنوره فى حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛ وهاديا يرشدها سواء السبيل وأداة بفضلها تسد ما يبدو فى نظمها وتشريعاتها من وجوه النقص ومواطن الضعف والقصور .

فكان من الطبيعى أن يدخل علم الاجتماع مصر وتنشأ فيها مدرسة فكرية تحقق ما حققه هذا العلم فى معظم بلاد العالم . ويمكن أن نقول إنه دخل مصر منذ أوائل القرن العشرين مع إنشاء الجامعة المصرية القديمة . ثم استقر بوصفه علماً مستقلا عام ١٩٢٥ عندما تحولت الجامعة المصرية إلى جامعة حكومية وأنشىء فيها قسم للاجتماع بكلية الآداب . بيد أن الدراسات الاجتماعية كانت فى ذلك الوقت مختلطة بالفلسفة والأخلاق حيناً وبعلوم الإنسان والجغرافية حيناً آخر . وكان يسيطر على علم الاجتماع فى هذه المرحلة مدرستان أجنبيتان هما المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع (اوجست كونت — دوركايم وأتباعهما) ثم مدرسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى لندن فقد اصطبغت الدراسة فى القسم الناشىء بهذين اللونين مدة طويلة ثم استأثرت به الفلسفة ووضعت الدراسات الاجتماعية تحت

وصايتها . فانتقل من قسم مستقل إلى مجرد مادة تدرس فى نطاق قسم الفلسفة . ومن ثم كان على رواد العلم والمعجبين بموضوعاته أن يعاودوا الكفاح لكى يستقل عن الفلسفة كما كافح الرواد والباحثون فى بلاد كثيرة سبقتنا إلى إنشائه و إرساء قواعده بعيداً عن الدراسات الفلسفية الخاصة . أى أن علم الاجتماع قطع فى سبيل استقلاله ذلك الشوط البعيد بين المعارضة والتأييد الذى سبق أن قطعه فى سبيل الاستقلال عن الفلسفة والمعارف الإنسانية الأخرى فى معظم جامعات العالم .

وقد تم لعلم الاجتماع فى مصر بعض ما أراده من نصر . فأصبح منذ عام ١٩٤٩ فرعاً فى نطاق الدراسات الاجتماعية ثم قسما مستقلا منذ ١٩٥٦ وعندما أنشئت جامعتا الإسكندرية وعين شمس قام فى كل منهما فرع للدراسات الاجتماعية نجده فى الإسكندرية فى نطاق الدراسات الفلسفية ؛ وهو فى عين شمس فى نطاق الدراسات النفسية . وأنشئ معهد عال للدراسات الاجتماعية ملحق بجامعة الإسكندرية . ثم أنشئ فرعان لهذه الدراسات أحدهما ملحق بكلية البنات التابعة لجامعة عين شمس ؛ والآخر بكلية البنات التابعة لجامعة الأزهر . هذا ، إلى اقتحام علم الاجتماع لمناهج دراسية أخرى فى كليات كثيرة مثل كليات الزراعة وكليات المعلمين وكليات جامعة الأزهر ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية والمتوسطة ، وكان من الطبيعى أن تظهر حركة تأليفية فى علم الاجتماع تغذى هذه الأقسام الناشئة . ولذلك تكونت فى أوائل الخمسينيات جمعية تسمى (الجمعية المصرية لعلم الاجتماع) كان رئيسها الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى الذى يرجع إليه دعائم الفضل فى إنشاء أول فرع للدراسات الاجتماعية ؛ و يرجع إليه الفضل كل الفضل كذلك فى تعهد علم الاجتماع بالعناية حتى استطاعت الأقسام الجامعية أن تقوم مكتملة المقومات . وكان لى شرف السكرتيرية العامة لجمعية علم الاجتماع وانضم إليها جميع أساتذة الاجتماع المشتغلين بعلم الاجتماع وأخذت الجمعية تغذى السوق العلمية بمختلف المؤلفات التى تعالج موضوعات اجتماعية وأخذ الأساتذة ينشرون بحوث تخصصية فى علم الاجتماع . وكان إقبال طلبة الجامعات على الالتحاق بهذه الأقسام عاملا مشجعاً فى النهوض بالدراسات الاجتماعية وفى نشر طائفة من الكتب فى هذا القطاع . ولو أن التأليف أخذ يتجه بسبب هذه الظاهرة وجهة مدرسية .

هذا ، وينبغى أن نشير إلى أن مصر عرفت الدراسات الاجتماعية الميدانية والتطبيقات

الاجتماعية قبل إنشاء أقسام الاجتماع الأكاديمية . ويرجع الفضل فى ذلك إلى قيام الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٦ وكان غرضها الأساسى هو النهوض بالخدمات الميدانية ودراسة مشكلات المجتمع المحلى والإسهام فى علاج آفاته . وقد ركزت هذه الجمعية جهودها فى بداية الأمر على دراسة مشكلات المجتمع الريفى كما اهتمت بدراسة بعض أحياء القاهرة دراسة حقلية ميدانية . وأنشأت مدرستى الخدمة الاجتماعية الليلية بالقاهرة والإسكندرية لتخريج إخصائيين اجتماعيين يحملون رسالة الإصلاح وينزلون إلى الحقل الاجتماعى لدراسة المشكلات على الطبيعة ويعملون على نشر الوعى وإثارة إمكانيات البيئة : ثم أنشأت وزارة التربية والتعليم معهداً نظاميًّا عاليًّا للخدمات الاجتماعية ظل وقفاً على البنات مدة طويلة ثم أصبح معهداً مختلطاً منذ بضعة سنوات . وقد نجحت هذه المعاهد فى تخريج أفواج من الشباب المثقف ثقافة اجتماعية وأمكن بذلك سد حاجة الدولة من الإخصائيين الاجتماعيين فى وقت لم تكن الجامعات المصرية قد هيأت نفسها لتخريج فنيين وإخصائيين يعملون فى هذا الميدان . أما الآن وقد استكملت أقسام الاجتماع فى جامعات الجمهورية أجهزتها ، فإنها أصبحت تخرج باحثين اجتماعيين يجمعون فى إعدادهم الفنى بين الدراسات النظرية والميدانية ويتدربون فى مرحلة الإعداد على النزول إلى الحقل الاجتماعى ودراسة مشكلاته ويمكنهم بكل جدارة أن يسهموا فى تحمل مسئوليات رسالة الإصلاح الاجتماعى فى مختلف القطاعات .

وكان إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية منذ عام ١٩٣٩ عاملا بالغ الأهمية فى خلق جيل جديد من الباحثين الاجتماعيين وتدعيم الدراسات التى كانت آخذة فى النمو فى ذلك الوقت ، وفتح آفاق جديدة فى البحث الاجتماعى لم تطرق من قبل ، وتشجيع الهيئات العاملة فى الحقل الاجتماعى . وقد أنشئت هذه الوزارة نظراً لزيادة الوعى الجمعى فى مصر وقيام هيئات كثيرة تطالب بالإصلاح الاجتماعى لا سيما فى الريف ، وظهور القوة العمالية وهى قوة جديدة كانت آخذة فى النمو والازدياد منذ الحرب العالمية الأولى وأصبحت تمارس ضغوطاً ملموسة فى مختلف القطاعات الاجتماعية . فكان الغرض الفذ من إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية هو رسم سياسة إنشائية إيجابية لإصلاح المعتل من أنظمة المجتمع والإسهام فى حل مشكلاته ووضع التشريعات الاجتماعية المحققة للرعاية الاجتماعية وتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية بطريقة إنسانية ، وقيادة هذه السياسة

فى طريقها المرسوم وفق مخططات علمية مدروسة صوب تحقيق الأهداف المنشودة . وكان من الطبيعى أن ترتكز هذه المخططات على الدراسات الاجتماعية النظرية والميدانية .

وكان قيام جامعة الدول العربية عاملا عميق الأثر فى زيادة حجم الدراسات الاجتماعية وتطويرها والاتجاه بها وجهة قومية فى الإطار العام للمجتمع العربى . وغنى عن البيان أن حلقات الدراسات الاجتماعية التى تعقدها دول الجامعة العربية تعتبر ذخيرة غنية كل الغنى بالبحوث والدراسات الاجتماعية وتنطوى على ثروة علمية جديرة بالاعتبار . فقد أسهم فيها خيرة الباحثين فى الوطن العربى .

ومما هو جدير بالذكر والتقدير ، أثر ثورتنا العارمة (١٩٥٢) فى تطوير الدراسات الاجتماعية تطويراً جذرياً والاتجاه بها وجهة قومية بناءة فى الناحيتين النظرية والتطبيقية وفى القطاعات السياسية والاقتصادية والعمرانية . فقد عزف معظم الباحثين عن الدراسات النظرية التطبيقية واتجهوا إلى الدراسات التى يتطلبها واقع الثورة وتقتضيها ضرورة إعادة بناء المجتمع وتنسيق أجهزة الدولة . وأخذ علماء الاجتماع والمتصلون بالدراسات الاجتماعية يناقشون نظرية الدولة وأصولها وفلسفتها ووظائفها وأتيحت لهم الحرية على نطاق واسع وما كنت إخالها متوفرة على هذا القدر فيما قبل الثورة ، وذلك بصدد مناقشة كافة المذاهب السياسية المعاصرة وتحليل الهيكل السياسى والاقتصادى للمجتمع المعاصر وأبعاده ومبلغ انعكاس النظام السياسى والاقتصادى فى مختلف المناشط الاجتماعية . وقد كان الكلام فى مثل هذه الموضوعات قبيل الثورة جرماً لا يغتفر . ومن ثم ظهرت مؤلفات كثيرة فى إعادة التنظيم الطبقى والنقابات والحركات العمالية والثورية وذلك بجانب دراسات نظرية أكاديمية فى ميدان علم الاجتماع . بحيث أصبحت هذه الدراسات فى مجموعها تشكل انسكلوبيديا فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المتصلة به .

وكان للاتجاه القومى الذى تتردد أصداؤه فى كل جوانب المجتمع العربى والدعوة إلى القومية العربية ووحدة الصف العربى التى حملت لواءها جمهوريتنا ، آثار واضحة فى دفع عجلة البحث الاجتماعى والاتجاه به نحو الاهتمام بفلسفة القوميات ومقومات الوحدة القومية ومقدرات التراث القومى . ومن ثم ظهرت مؤلفات كثيرة تعالج هذه الموضوعات بعمق وكان لها أكبر الأثر فى تعميق المفاهيم القومية والثورية وفى التربية والتعبئة الفكرية القومية وتنبيه الأذهان إلى أصالة التراث القومى وعظيم فضله على الثقافة الإنسانية عامة .

وقد أسهمت الثورة فى تطوير الدراسات الاجتماعية بفضل ما أنشأته فى مستهل قيامها من هيئات للبحوث الاجتماعية ، لأن دولة الثورة أدركت أن مقياس الرفاهية الاجتماعة مرتبط أشد الارتباط بمبلغ الخدمات العامة التى يمكن توفيرها للشعب ، وأدركت كذلك أن مستوى الخدمات مرتبط أشد الارتباط بمستوى الإنتاج . وربطت بين التنمية الاقتصادية والإنعاش الاجتماعى . وعملت على أن تفى بالمطلبين معا . ولذلك أنشأت فى عام ١٩٥٣ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى للعمل على رفع مستوى الإنتاج ورسم السياسة العامة التى يقوم عليها صرح الاقتصاد القومى ، وأنشأت المجلس الدائم للخدمات العامة لرسم السياسة التى تسير عليها الدولة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنعاش الاجتماعى وكل ما يتصل بالخدمات التعليمية والصحية والشئون الاجتماعية وذلك وفق المخططات المدروسة الهادفة المرتكزة على البحث العلمى والاستقصاء والخبرات المستقاة من الحقل الاجتماعى . وأنشأت الدولة عام ١٩٥٥ لجنة التخطيط القومى التى كانت المقدمة المنطقية لإنشاء وزارة التخطيط . وفى عام ١٩٥٧ أدمج المجلس الأعلى للخدمات فى اللجنة العليا للتخطيط القومى .

هذا ، ويرجع الفضل إلى زيادة حجم الدراسات الاجتماعية إلى اتساع نطاق أجهزة الدولة التى تحتاج إلى مزيد من هذه الدراسات مثل هيئات برامج التنمية لمضاعفة الدخل القومى ومشروعات السنوات الخمس والهيئة العليا للإسكان وهيئات رعاية الشباب والإدارة العامة للتخطيط الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية التى اطلعت بأوفر نصيب من الدراسات الاجتماعية . فقد كانت مكونة من اثنتى عشرة لجنة وهى : لجنة الأسرة ، رعاية الشباب ، شغل أوقات الفراغ ، الصناعات الريفية ، العادات والتقاليد ، الزى ، الإسكان ، النشاط الاجتماعى ، لجنة المساعدات ، لجنة البحوث المشتركة ، لجنة الإحصاء ، لجنة العمران . وقد كان المشرفون على هذه اللجان هم أساتذة الاجتماع والخبراء المختصون فى الدراسات الاجتماعية بالإسهام مع جيش مدرب من المثقفين ثقافة اجتماعية سواء من خريجى الجامعات والمعاهد أو من المؤهلين ميدانيًا للعمل فى القطاعات المشار إليها . وقد قامت هذه اللجان بدراسات مكتبية وأخرى ميدانية . وقدمت نتائج لها أهميتها فيما ينبغى أن يكون عليه إصلاح بعض النظم والمتواضعات الاجتماعية .

وكان إنشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من الروافد الأساسية التى

غذت ميدان الدراسات الاجتماعية بطائفة من البحوث التى تمتاز بالأصالة والجدة والطرافة فقد نص قانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ على أهم أغراضه وهو النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى والمشاكل التى يعانيها لوضع الأسس اللازمة لسياسة اجتماعية تتفق وأحوال البلاد . ويشترك فى أعمال المركز متخصصون وفنيون وخبراء فى مختلف فروع الدراسات الاجتماعية . هذا فضلا عن استعانته بأساتذة الاجتماع فى جامعات الجمهورية للإشراف على بحوثه المكتبية والميدانية ويدعو المركز من آن لآخر أساتذة أجانب لتطوير الدراسة التى يقوم بها الباحثون فى نطاقه ودفع عجلة البحث وفق أحدث النظريات الاجتماعية . كما يقوم بعقد حلقات دراسية تخصصية فى البحوث الجنائية والاجتماعية يسهم فى إعدادها والإشراف عليها والاشتراك فيها أجدر المشتغلين بهذه الدراسات . وقد عقد أولى حلقاته فى عام ١٩٦١ وكانت مقصورة على بحوث جنائية ونوقشت فيها الموضوعات الآتية : البغاء ، الأخذ بالثأر ، الأسرة وجناح الأحداث ، توحيد العقوبات السالبة للحرية ، دور الشرطة فى مكافحة الجريمة . وعقد الحلقة الثانية عام ١٩٦٢ وكانت مهرجاناً علمياً لابن خلدون منشئ علم الاجتماع . وعقد الحلقة الثالثة عام ١٩٦٣ ، وكانت مقصورة على بحوث جنائية ونوقشت فيها موضوعات أربعة هى : تعاطى الحشيش وشرطة الأحداث والقضاء الجنائى والاختبار القضائى . وقد سدت الدراسات والبحوث التى قدمت فى هذه الحلقات فراغاً كبيراً فى المكتبة الاجتماعية وأنشأ المركز مجلتين أحدهما المجلة الجنائية القومية عام ١٩٥٨ ، وثانيهما المجلة الاجتماعية القومية عام ١٩٦٤ .

ولا يفوتنى أن أشير إلى ما قدمه مركز تنمية المجتمع والتربية الأساسية بسرس الليان (التابع لهيئة اليونسكو) من دراسات اجتماعية هامة (وخاصة مانشره الأستاذ الدكتور حامد عمار) .

هذا ، وكان صدور ميثاق العمل الوطنى محدداً أبعاد مرحلتى التحول الاشتراكى والانطلاق ، عاملا أسبر غوراً وأرسب تأثيراً من العوامل التى سبق الإشارة إليها فى تطوير الدراسات الاجتماعية ودفع عجلتها وتوجيهها وجهة اشتراكية . ومن ثم ظهرت دراسات جديدة لتأصيل الاشتراكية العربية وأيديولوجيتها . هذا إلى دراسات وبحوث فى مشكلات التطبيق الاشتراكى وتحليل المفاهيم الجديدة التى وردت فى الميثاق وهى كلها تدور حول

الهيكل الاقتصادى والتغير الاجتماعى وتطوير بناء ونظم المجتمع تطويراً جذرياً لاسيما وقد أصبحت الاشتراكية هى علم تغيير المجتمع . وبجانب هذه الدراسات نجد مجموعة من الدراسات النظرية والميدانية تدور حول التصنيع ومشكلاته الاجتماعية والعمالية وانعكاس آثاره فى التربية والأسرة ومجتمعى القرية والمدينة . وقد اهتم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بهذا الموضوع اهتماماً بالغاً لدرجة أنه أنشأ له وحدة خاصة (فى نطاق شعبة البحوث الاجتماعية) وهى وحدة التصنيع والتحضر .

ويجدر بى أن أشير فى ختام هذه الفقرة إلى جهود الباحثين الناشئين الذين يتقدمون برسائل الماجستير والدكتوراه فى علم الاجتماع بكافة كليات الجامعات العربية . فكلها تدور حول موضوعات لها أصالتها وأهميتها فى البحث العلمى الاجتماعى وفى دراسة البناء الاجتماعى والكشف عن طبيعة مشكلاته .